سليمان القانوني وعصره*

(م. كونت، ك. ودهيد)

مراجعة بشار حيدر

اتسع حكم العثمانيين في عهد سليمان القانوني بين سنة 1520 وحتى 1566 ميلادية حتى شمل معظم الأراضي الممتدة بين الجزائر وأذربيجان وبين بودابست وبغداد والبصرة. ومن القرم إلى قاطع الخليج الفارسي وصولاً إلى المخا في اليمن؛ هكذا سيطر واضعاً تحت إدارته ثلاثة أرباع شواطىء البحر المتوسط. وكان تنافسه مع معاصريه من حكام وأسياد أوروبا الغربية مميزاً وخاصة مع شارل الخامس وفرانس الأول وهنري الثامن وغيرهم... واعتبر سليمان أكثر من فاتح بل كان حاكماً إدارياً وقائداً سياسياً طبع اسمه على عصره. ويتبين لنا في هذا الكتاب المسعى المحمود في استقصاء أسباب نهضة سليمان القانوني وقرائن شخصيته والأحوال والظروف المهمة التي أحاطت به وبإدارته. وكذلك النظريات الأكثر أهمية (حسب رأي المؤلفين) التي ساعدت على تطور حكمه وازدهاره ثم بروزه واستقراره وأخيراً انحسار قوته وسلطته وخاصة بعد وفاته وتولي أولاده الذين ما كانوا بمقدرته، الحكم من بعده.

يحتوي هذا الكتاب على ثمانية فصول شبه مستقلة كتبتها مجموعة من دارسي التاريخ العثماني، وينقسم إلى جزئين. الجزء الأول يركّز على حقيقة القوة العثمانية ومنشئها وأهم المشاكل والسياسات خلال القرن السادس عشر

(*) Süleyman The Magnificent And His Age. The Ottoman Empire In The Early Modern World. Ed. M. Kunt and Ch. Woodhead. 1995.

وخاصة التوسع العثماني العسكري في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهندي ثم التفاف العثمانيين حول أوروبا وهذا ما تناولته آن وليامس ثم صالح أوزبران وجيزا ديفيد وثريا فاروقي؛ أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتناول الممارسات والقوانين الإدارية والرؤى المتبعة عند العثمانيين وخاصة فكرة العصر الذهبي التي مارست تأثيرها على العثمانيين والأوروبيين إبان النهضة. وكذلك نماذج الحاكم المثالي التي ظهرت من قبل عند الأيوبيين والمماليك حسب بحوث وشروح كولن أيمبر وهولت وبورك. ويحتوي الفصل الأخير على أهم الملامح الشخصية المميزة للسلطان سليمان، لإلقاء الضوء على حكمه وسيرته الإدارية والسياسية والعسكرية وهذا ما تناوله متين كونت وكريستين وودهيد في دراستهما الجامعة إلى حد ما؛ ويتضح لنا أن أصول هذا الكتاب تعود إلى مجموعة المحاضرات حول سليمان القانوني والتي أُلقيت في المتحف البريطاني وجامعة كمبردج ومدرسة اللغات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، بين عامي 1988 و1994.

تبدأ متين كونت في مقدمتها وفصلها الأول لتشرح لنا كيف كان لمفهوم الدولة والسيادة والسلطان أكبر التأثير في صياغة أولوية توسع الحدود وحمايتها حتى عهد سليمان. ثم جاء التوسع من هذه الحدود إلى فكرة الامبراطورية العالمية، هذا الموضوع يبين لنا مفهوم السلطة العثمانية منذ ولادة سليمان عام 1494 وحتى وفاته في 7 أيلول 1566 (وهذا ما تناولته أيضاً جيزا ديفيد،) بعد قيادته لحملته العسكرية المشهورة وهو في الثانية والسبعين من عمره، في أعماق أوروبا مخترقاً الممتلكات الإمبراطورية في جنوب غربي البحر، فاتحاً مدناً وقلاعاً، في تحدٍّ سافرٍ لسلطة آل هابسبورغ الأوروبية. أما اتساع الإمبراطورية العثمانية فقد بدأ تاريخياً بعد انحسار وانهيار الإمبراطورية البيزنطية أو سلطة الروم في المشرق والبلقان. وقد دعا العثمانيون أنفسهم بمصطلح حكام آل عثمان نسبة إلى عثمان بن أرطغرل سنة 1300 ميلادية ودامت سيادتهم حوالي 622 سنة ميلادية. وتشرح لنا متين كونت بأن المؤسس الفعلي الأول للسلطة العثمانية هو عثمان الذي عاش حوالي سنة 1300 ميلادية شمال غرب الأناضول بعد استيلائه على السلطة من أيدي الصليبيين عام 1261 ميلادية

حيث تقلصت وانحسرت السلطة السياسية السلجوقية في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي. هذه السلطة السلجوقية كانت امتداداً للتوسع الإسلامي في شرقي الأناضول بعد المواجهة والالتحام مع حضارة الغرب البيزنطي والصليبي. وقد امتدت سلطة العثمانيين من أواسط آسيا إلى أواسط أوروبا طيلة قرون ستة من الزمن. وكثرت الأسئلة وما زالت حول مصدر قوة العثمانيين وبطولاتهم وفضائلهم وأسباب انحسارهم وزوال سيادتهم في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. وهنا يشير المؤرخ بول فيتك مع كوبرولو، إلى أن قوة الإمبراطورية العثمانية كان مصدرها الحماس الديني وروح الغزو وفكرة الحرب المقدسة التي سادت دار الإسلام إبان الفترة البيزنطية، والحروب الصليبية.

كان ظهور العثمانيين الأول داخل الولايات الضعيفة في الأناضول وهم من التجمعات البشرية العرقية التي عاشت على ضفاف البحر الأسود. وكان معظمهم من حراس الحدود في الدولة السلجوقية من التركمان واليونان الذين أُهملوا من قبل الأمراء والحكام الأصليين وباتوا بحاجة إلى حماية وأمن واستقرار دائمين حول بحر مرمرة وخاصة بعد هجمات المغول ومذابحهم وبعد تجاهل الخان المغولي لهم. هكذا انقسمت الأناضول إلى قسمين، **القسم الأول**: وهو الشرقي والغربي وكان تحت سيطرة الخان المغولي المتمركز في تبريز، أما القسم الجنوبي الغربي فكان مهملاً. هذا الإهمال اتسع حول العاصمة قونية حيث تنامى فيها النفوذ المستغل لرجال الحرس الحدوديين وهم المتحررون وغير الموالين للحكم السلجوقي فخانوا عهودهم وباتوا منعزلين ثم تكاتفوا حول الإمارات الإيجية فاضطر عثمان أن يجمع حوله قياداتهم فكانوا مجموعات عديدة من الأتباع والسكان وحتى الوجهاء والأمراء البيزنطيين. وفي مطلع القرن الرابع عشر هزم عثمان جيشاً بيزنطياً جاء لمحاصرته واعتقاله فصده ودحره ثم نَصَّبَ نفسه أميراً بعد وفاة أبيه أرطغرل، ومن هنا برز النصر الأول لقيام سلطته ثم زاد من توسعه بعد ازدياد انضمام الحرس الحدودي تحت لوائه وطاعته، وبقي هذا الامتداد والتوسع التاريخي المعروف بتسلسله شبه غامض حتى نهاية القرن الخامس عشر، وكل ما تبقى

للمؤرخين هو سكه للنقود التي تحمل اسمه الخاص خاصة بعد احتلاله لبورصة البيزنطية. وبعد وفاة عثمان سنة 1324 ميلادية اتسع نفوذ أحفاده واتباعه وتواصل امتدادهم شمالاً وجنوباً على شواطىء بحر مرمرة فاحتل أورخان مدينة نيقية ثم مدن نيكوميديا على التوالي وهي أزنيك وأزمير. وازدادت سلطة الإمارة العثمانية بعد اجتيازهم للدردنيل عام 1350 وأصبحوا الأكثر غنى وقوة على اتساع الأناضول مما أدى إلى امتصاص تلك المنطقة بواسطة أورخان الذي اجتذب إليه أمراء آخرين. وتواصل الفتح العثماني بعد وفاة أورخان، وامتدت سلطته بواسطة ابنه مراد، وباتت مناطق جديدة بيزنطية تحت سيطرة الجيوش العثمانية في بلغاريا وصربيا وعلى طول جبال البلقان. وبعد ثلاثين عاماً اغتيل مراد في معركة كوسوفو سنة 1389 ميلادية وانقسمت بلغاريا تحت ضربات العثمانيين إلى أقسام عديدة خاصة على ضفاف الدانوب وداخل مقدونيا ثم داخل الجبال الألبانية وهذه المناطق بمجملها عرفها العثمانيون برومية أو أراضي الروم والتي تبدأ على الطرف الغربي للدردنيل.

وتوضح متين كونت في مقالتها في هذا الكتاب أنّ أحد الأسباب لدعم سيطرة هؤلاء الأمراء الغزاة أواسط القرن الرابع عشر ظهور مرض الطاعون أو الزؤام الأسود في غرب آسيا وشمال حوض البحر المتوسط الذي كان له تأثيره الملحوظ على كثافة الانضمام تحت الألوية العسكرية العثمانية وخاصة قادة حرس الحدود. فأصبح المحاربون على الحدود ليس مجرد فاتحين عسكريين بل مقاتلين ومجاهدين من أجل مجد الإسلام. وبات العثمانيون الملتفون حول مراد بن أورخان هم الحماة الفعليون لدين الإسلام. هذه النزعة الفكرية والسياسية والعسكرية لازمت السلطة العثمانية طيلة قرون عديدة منذ مراد ثم أثناء حكم ولده بايزيد وصولاً إلى عبد الحميد الثاني، وسياساته للجامعة الإسلامية. وقد أعيد ترداد ومنح هذا اللقب (الغازي) العثماني لمصطفى كمال باشا عندما ردت القوات التركية الهجوم اليوناني عام 1922 ميلادية. ويتبين لنا من مداخلة متين كونت في هذا الكتاب كيف اتسعت فكرة التمثيل السياسي والعسكري بعد الانتقال من فكرة الأمير الغازي وظهور مقولة السلطان وخاصة بعد احتلال بايزيد لسالونيكا وكافة الأراضي الأناضولية. ونقرأ عن توسع بايزيد

في شمال بحر إيجه ثم محاصرته للقسطنطينية، إلى أن هاجمه تيمورلنك وهزمه عام 1402 ميلادية وسجنه حتى توفي بايزيد في السجن.

أما نهاية القرن الرابع عشر فشهدت كثرة وتعدد الإمارات العثمانية وبات موضوع الإنفاق على البيت السلطاني العثماني هو الميزة الأكثر بروزاً من حول جيران العثمانيين كما بات تنظيم الممالك لدعم السلطة المالية هو العنصر الأول في تنظيم التركمان من المسلمين وغير المسلمين وكافة المتطوعين حتى وصل عددهم في عهد بايزيد الأول الملقب بالسلطان وليس بالباي إلى أكثر من ألف فرقة من الفرسان ومن الفتيان وعرف بعضهم بالغرباء ثم بالتجار وبالسباهيين أو الفرسان ثم السلحداريين أو أصحاب الخبرة بالسلاح وجميع هذه الفرق توحدت اهتماماتها بالتقيد بأنظمة الدفشرمة. وبعد عام 1402 ميلادية كانت المظاهر الاجتماعية والثقافية متميزة بالتعايش بين الديانات الثلاث الموحدة المسيحية واليهودية والإسلام وسادت اللغة التركية في الأناضول وحوله وبقيت اللغة اليونانية معها. أما الرجال الأتراك السياسيون فاعتمدوا على المصطلحات العربية والإسلامية ولكن على طريقتهم الخاصة والتي تختلف إلى حد كبير عن تلك المستعملة في المدن والمراكز الأساسية الإسلامية مثل القاهرة وبغداد ودمشق وحتى داخل قونية التي كانت عاصمة للسلاجقة. ومن أبرز التنظيمات البشرية والسكانية التي ظهرت في القرن الرابع عشر روابط الإخوان المعروفين بالآخي وهي منظمات من الرفاق العاملين في الحقول الاقتصادية والاجتماعية هدفها زيادة وتعميق التضامن الاقتصادي والاجتماعي مع الحفاظ على القيم الروحية لمختلف الأديان وأولها الإسلام، وتأمين الضيافة للمسافرين والمعلمين وهذا ما جرى مع الرحالة ابن بطوطة وكثير من التجار القادمين من بلدان مجاورة أو بعيدة. وفي عهد مراد باي، ثالث الحكام العثمانيين، ازدهرت الحركات الصوفية ذات الأصول الإسلامية وباتت أكثر تميزاً مع ظهور التصوف الإسلامي التركي وفرق وحلقات المنتظمين الترك بعد اعتناقهم لدين الإسلام حيث حافظوا على طقوسهم بضرب الطبل وتلاوة المدائح والأشعار في عبادة الله، كما تعززت التعاليم السنية لمدارس العلماء والشيع الصوفية، وفي هذا المجال برز أحمد اليازجي

مؤثراً على الثقافة الدينية في قونية كما برز جلال الدين الرومي في محبته الإلهية حيث نظّم المولوية، وفُرضت في هذه الفترة الجزية على الفلاحين في إمارات الأناضول وباقي الأراضي البلقانية.

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب يشير صالح أوزبران في مقالته (التوسع العثماني البحري في الجنوب) إلى أهمية بناء العثمانيين لأساطيلهم البحرية في السويس. فقد برزت المهمات الجديدة للأسطول سنة 1452 ميلادية حين بنى محمد الثاني بعد تنصيبه على العرش سنة 1451 وهو فتى بعمر الـ 21 عاماً قلعة حصينة على الشاطىء الأوروبي للبوسفور ودام حصار القسطنطينية التي انقسمت إلى جزئين أكثر من عام. وبعد شهر متواصل من القصف المدفعي في ربيع عام 1453 ميلادية ضم محمد الفاتح هذه المدينة التاريخية تحت لوائه. وفي 29 أيار سنة 1453 ميلادية استمر توسعه نحو باقي المدن الرئيسية. وحافظت القسطنطينية على اسمها الثاني اسطنبول في المراجع الرسمية العثمانية لتبقى رمزاً للسلطة وللإمبراطورية العثمانية فيما بعد، وبقي قصر طوب قبو المقر الرسمي الأول للسلطان العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث بنى قصراً آخر على النسق الأوروبي الغربي، وأصبحت أسطنبول وحسب قول نابليون بونابرت عاصمة العالم؛ خاصة بعد كثافة بناء المساجد والمدارس والأسواق المركزية والشعبية وبيوت الوزراء وقصور الباشاوات وفتح الكثير من الشوارع والسُبُل وآلاف المحلات الشعبية التجارية والعديد من الجامعات والحدائق العامة والخاصة والحمامات الشرقية. وقد تمَّ انصهار العادات والقيم البيزنطية القديمة التي كانت سائدة في اسطنبول إبان حكم السلاجقة الروم مع القيم والعادات الإسلامية الشرقية وهذا ما برز في سياسة الإدارة المالية مع الإصلاحات العرفية الدينية والمدنية، ولأول مرة تمَّ ضم أراضي الوقف الإسلامي وأمواله. كذلك اعتَبرَ محمد الفاتح نفسه قيصر الروم والبيزنطيين ثم السلطان محمد خان... وهنا يشرح لنا صالح أوزبران كيف أن السلطان سليمان القانوني بعد توليه العرش عام 1520 كان شديد التأثر بالإمبراطور شارل الخامس وبحركة مارتن لوثر البروتستنتية وكيف أدى التعامل بينه وبين الشاه اسماعيل الصفوي في إيران إلى استفزازات سلبية متتالية من

التهديد المباشر للسلطة العثمانية دفع بهذه الأخيرة لتتجه نحو أوروبا بعد عقود طويلة من الصراعات في القرن الخامس عشر. وكذلك كانت سلطة المماليك في سوريا وفي مصر تحدياً للأتراك العثمانيين طوال أكثر من قرن. مع بروز السلطان سليم جاءت معركة جالديران قرب بحيرة فان حيث هزم السلطان سليم بجيوشه المنظمة والمجهزة جيوش الفرس واحتل تبريز وبقي فيها فترة من الزمن، ثم اتجه نحو سوريا ومصر حيث كانت سلطة المماليك فيها تعتمد على المحاصيل الزراعية الوافرة في هذه البلدان، ثم على الضرائب المجباة من تجارة الأساطيل البحرية وخاصة من تجارة التوابل في البحر الأحمر، والتي كانت تحت سيطرة وتوجيه تجار البندقية عبر البحر الأبيض المتوسط والأساطيل البرتغالية بين آسيا وأوروبا. فبات أمام السلطان سليم في توسعه العسكري وبعد ضربه للمماليك واحتلال أراضيهم عام 1516 وحتى بعد 1517 ميلادية مهمات بحرية جديدة والتزامات عسكرية واقتصادية واسعة. وهنا برز اهتمام الشاه اسماعيل الصفوي في دعم الحركات الشيعية لتطويق العثمانيين بعد ارتفاع وشمول دعوة السلطان سليم كحامي المدن المقدسة مكة والمدينة، وكأعظم حاكم للعالم السني الإسلامي. وهذه الدعوة كان لها تأثيرها الديني والاجتماعي والتاريخي المهم على مجرى التسلسل السياسي والتوسع العسكري في شمال آسيا الإسلامية، وكان تأثيرها يشبه إلى حد ما دعوة الإصلاح الديني في أوروبا مع ظهور البروتستانتية. وهنا يوضح لنا صالح أوزبران كيف بنى العثمانيون أساطيلهم المدمرة في السويس لمحاربة البرتغاليين وخاصة في شط العرب والمحيط الهندي ولتعزيز سيطرتهم على مجمل البحر الأسود ثم على المحيط الهندي واستمر هذا الاهتمام بعد توسع السلطان سليمان القانوني، وتضخم الإمبراطورية.

عرف العثمانيون بغزاة البحر بعد تحطيمهم لأسطول مسيحي أوروبي يحمل شارة آل هابسبورغ بواسطة الأميرال العثماني خير الدين بربروسا باشا والذي دعاه السلطان سليمان إلى إسطنبول ليمنحه مركز الأميرال الأكبر للسلطان ويعطيه أراضي شاسعة في الجزر الإيجية من اليونان وحتى شمال الأناضول ويضعها تحت حمايته العسكرية والمالية والضريبية. وكذلك امتدت

سلطة العثمانيين نحو شمال إفريقيا ما عدا المغرب، وبعد احتلالهم لمالطا أصبح حديث العامة والخاصة في تركيا هو ضرورة تحول السلطان العثماني إلى خليفة للمسلمين وكأعظم حاكم للسنة والإسلام في العالم. وبرزت حول السلطان طبقة خاصة مميزة ولها هوية خاصة تجتمع دورياً في قصر طوب قبو وهي تمثل أعضاء المجلس الملكي. وقد عانى معظم الحكام والسلاطين العثمانيين من أزمة توريث السلطة وتحويلها إلى من يستحقها من الأولاد والأبناء بعد شيخوختهم. وهذه الأزمة لازمت سليمان بعد تمرد ولديه وخاصة بعد صراعه مع ابنه الأمير مصطفى، كذلك تميزت سياسة العثمانيين مع أهم مشاكلهم الاقتصادية وفي القرن السادس عشر حول مواقع الديرليك وحول جباية الضرائب والأموال في المقاطعات البعيدة بواسطة الخيالة والفرسان وتنظيمات الملتزمين. رغم ذلك، بقيت جباية الضرائب من أهم الأعمال الإدارية من حيث الضبط والتدقيق وخاصة في الضواحي والأماكن البعيدة وكانت المهمة الأساسية هي التوفيق بين الإدارة الإقطاعية القديمة التي تحتسب المحاصيل وتقتطع جزءًا منها وبين حسابات الديرليك العينية والنقدية وخاصة في المجالات التجارية المتنوعة. وهنا برزت ظاهرة تتريك الأراضي لتمر بمراحل عديدة من التبعية إلى الإحصاء الإداري والسكاني والمسح الدقيق الاجتماعي والاقتصادي تحت إشراف عناصر الديوان. هذه المرحلة أبرزت أهم العقد في المشاكل الإدارية داخل السلطة العثمانية بعد التوسع العسكري العثماني والتي لازمت فترة انتشار الأساطيل العثمانية في أماكن شاسعة جديدة؛ وهنا برز صراع العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط مع البندقية ومع سلطة هابسبورغ وإسبانيا وخاصة أثناء محاربتهم لقبرص سنة 1574 ميلادية، ووقفت إسبانيا لتمنعهم من فتح تونس، فاضطرت السلطة العثمانية إلى تشجيع التجارة مع هولندا وبريطانيا ضِدَّ إسبانيا؛ وكان نموذج الديرليك كجهاز إداري وفني وعسكري لبيوت المال ضعيفاً آنذاك مما اضطر السلطة العثمانية لفتح نظام تحصيل جديد في المجال المالي هو الساليان الذي يتم بموجبه دفع الضرائب النقدية بواسطة ملتزمين محليين وهذا ما حدث في مصر واليمن. وكانت هذه الإجراءات تتطلب الحزم والدقة ومراعاة التداول والكثير من

التحالفات الجانبية. هذه المهمات أنيطت بدفتردار الوزراء والفيالق الانكشارية ولم يتم ضبطها إلا في مطلع عهد سليمان القانوني.

أما فترة الركود والانحطاط في الأمور الإدارية والمالية فقد بدأت بالظهور بعد وفاة السلطان سليمان واستيلاء أولاده غير الأكفاء على مقاليد الحكم. وفي معظم الأوقات وتعدد الحالات كان للصراع الحربي والعسكري حول البحر الأبيض المتوسط وداخل مياهه أهميته ودوره الأساسي جغرافياً في قيام الإمبراطورية العثمانية وفي حملها أعباء جديدة اقتصادية وبشرية وعسكرية وقيادية أجهدتها من قريب أو بعيد. هذا الإجهاد بدأ بالبروز عندما حاول محمد الثاني تشجيع التجارة بين المدن الإيطالية وبين المدن العثمانية بعد إحكام سيطرته على القسطنطينية مواجهاً البندقية وامتدادها نحو سالونيكا مما أدى إلى حرب طويلة بينهما استمرت حتى عام 1479 ميلادية. وفي عهد بايزيد الثاني ومنذ عام 1499 وحتى 1502 ميلادية عادت البندقية خصماً في الصراع البحري مع مدن أخرى مثل كورفو وموريا وغيرها. وبعد عام 1512 أعاد سليم الأول والد سليمان القانوني الصراعات والمناوشات العسكرية التي بدأها محمد الثاني واتسعت سيطرته شرقاً على مكة والمدينة، وفي عام 1522 ميلادية استمر توسع سليمان حتى شمل رودس وسيطر على موقع فرسان سان جون فيها مما تبعه الكثير من التحالفات الأوروبية وخاصة مع الكرسي البابوي، وبرزت الحروب المتناوبة بين فرنسا وإسبانيا والبندقية مع الجيوش العثمانية وأساطيلها، كما أدى التفاف العثمانيين نحو شمال افريقيا إلى استكمال سيطرتهم على الجزائر عام 1520 ميلادية. وكان للخلاف على الكرسي البابوي بعد وفاة البابا كليمانت السابع وتنصيب بول الثالث بدعم من الملك الفرنسي شارل الخامس تأثيره المباشر على دعوة فرنسيس الأول في طلبه لدعم العثمانيين سنة 1535 ميلادية، حيث أرسل موفداً من قبله إلى إسطنبول يدعي جين دي لافوريه الذي وقع مع السلطان سليمان معاهدة تجارية تحمي مصالح فرنسا والإمبراطورية العثمانية وتسمح للأساطيل البحرية العثمانية بالرسو في الموانىء الفرنسية. فأصبحت البندقية في أشد حالات الحذر من التوسع العثماني لأنها كانت مركزاً سياسياً وعسكرياً قوياً. وتوالت

الضربات والتغييرات السياسية والعسكرية في أوروبا الغربية وخاصة بعد وفاة الملك فرنسيس الأول في آذار سنة 1547 ميلادية وحكم خلفه هنري الثاني الذي أعاد معاهدة الصلح مع البابا لمواجهة ضربات الجيوش الفارسية الصفوية على حدوده الشرقية، كما أسهمت إدارة البندقية في محاولتها الحفاظ على استقلالها في إبرام الكثير من المعاهدات بينها وبين المملكة الإسبانية ثم مع الإمبراطورية العثمانية. هكذا يبدو لنا هنا أهم ما تميزت به سياسة العثمانيين البحرية في الجنوب الشرقي وخاصة في البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث اشتدت المواجهة مع البرتغاليين وتجارهم الذين كانوا يتوافدون نحو الهند وشبه الجزيرة العربية بنقلهم للتوابل إلى أوروبا ومن هنا برز اهتمامهم بمضيق هرمز فسعوا للسيطرة على الخليج الفارسي.

وكذلك كان للتوسع العسكري العثماني طابعه المميز في مصر وفي الإسكندرية والقاهرة والسويس، حيث تم بناء مئات السفن في أحواض السويس سنة 1530 ميلادية. وفي عام 1531 جهز حاكم مصر سليمان باشا أسطوله الكبير لمواجهة البرتغاليين في المحيط الهندي وللدفاع عن الموانىء والمدن التجارية الإسلامية التي كانت تطالب بحماية العثمانيين من الهجمات والضربات البرتغالية. لكن الاعتبارات المؤثّرة في السياسة المتوسطية وأهمها الأوضاع بين الحدود التركية والفارسية الصفوية، اضطر السلطان واضطرت الحكومة العثمانية لأن تنقل مدافعها وحممها النارية وترتيباتها العسكرية من السويس وعبر المتوسط لتواكب السلطان سليمان في هجومه على إيران. وعادت الحملة نحو المحيط عام 1538 حيث استولى سليمان باشا مع 72 سفينة تابعة له على عدن أثناء توجهه نحو المحيط الهندي وتصاعدت الحروب البحرية هناك بضراوتها وشراستها مع بروز علاء الدين مستعيناً بالترك في البحر الأحمر وحول سومطرة. ثم برز اهتمام العثمانيين بالبصرة مع توجههم إلى مضيق هرمز بعد امتصاصهم لمسقط عام 1552 ميلادية وتوالت محاولاتهم للسيطرة على مضيق هرمز وانتهت بعد عام 1554م بسيطرتهم على كافة المرافىء التجارية والعسكرية الفارسية.

تمَّ هذا النصر في عهد سليمان القانوني بفضل جهود القائد البحري العثماني سليمان رئيس والذي وصف في رسائله إلى السلطان حجم وعدد السفن العثمانية في قاعدة السويس ثم في مدينة جدة والذي كان يزيد عن السبعين سفينة محملة بالمدفعية. هذا الواقع لم يمنع من مجيء الهولنديين والإنجليز ولا حتى البرتغاليين إلى هذه المناطق، وبأشكال جديدة وأساليب تجارية وعسكرية جديدة بل كان لتدفقهم لون مميز مع مطلع القرن السابع عشر وخاصة في المحيط الهندي.

أما أهم ما تميزت به الإدارة العثمانية في أوروبا حسب جيزا ديفيد في فصلها عن طبيعة الإدارة العثمانية في أوروبا؛ فهو نظام التيمار ثم نظام السنجق باي بجهازه العسكري والإداري: كما مارس الموظفون الماليون في الولايات إشرافهم العام على المداخيل والمصاريف وكانوا يجبون الضرائب للسلطان. وكان القضاة هم الممثلون للسلطة التشريعية ويمنحون إجازات ورخص البناء ويحددون الأسعار لكافة السلع والمنتوجات في الأسواق كما يتدخلون في الأحكام الدينية الإسلامية وفي طريقة جباية الضرائب. وبقيت المعلومات الدقيقة والمدونة شبه مفقودة بالنسبة لنتائج التحليل المركَّز والعلمي والتاريخي المعتمد في سجلات الأحكام المالية وفي دفتردارات القضاة وحتى أثناء عهد سليمان القانوني حيث بقيت الوثائق والسجلات في القرن السادس عشر مرتبطة بكل منطقة من مناطق النفوذ العثماني ومحدودة فيها. هذا التنوع برز في البلقان وفي المجر ثم في باقي المناطق والإمارات الأوروبية، وأنشِئت الوحدات الإدارية في البلقان تحت عناوين محلية واستعيرت أسماء العائلات والسلالات الحاكمة سابقاً والتي مصدرها ومراجعها غير عثمانية واستمرت سلطة العثمانيين على البلقان حوالي 425 سنة ميلادية. وكانت المناطق الجغرافية البلقانية تشكل مقاطعة روملي منذ سنة 1534 وحتى 1580 ميلادية أي حتى نشوء مقاطعة البوسنة فيها. وتميز التوسع الإسلامي العثماني في أوروبا بالانفتاح والتعايش مع الديانات السائدة وأولها المسيحية وكذلك ازدهر الاتجاه الأرثوذكسي في إسطنبول كما ازدهرت الكاثوليكية شمالاً وهذا مابدا واضحاً في بقاء كنيسة آيا صوفيا كما في باقي المدن والبلدان البلقانية

حيث تم بناء الكنائس والجوامع سوياً وعلى قدم المساواة. وسعى الأتراك إلى منح الإعفاءات الكثيرة للشؤون الدينية، وأقاموا مستوطنات جديدة في المناطق البعيدة. منذ عهد سليمان نلاحظ ازدياد عدد المسلمين في البلقان من مليون شخص إلى خمسة ملايين شخص، كما منح العثمانيون عفواً عن الضرائب إما جزئياً وإما كلياً وارتبط بحرية تبديل السكان لدينهم، وأبقوا السلطات الإدارية والعسكرية تحت إشرافهم المباشر أو الغير المباشر في العديد من المناطق النائية. أما في المجر فكان بدء الحكم العثماني فيه بعد عام 1542 ولو أن دخولهم السياسي ابتدأ عام 1521 ميلادية منذ احتلالهم لمدينة بودابست ولم يتم التوسع الأخير إلا بعد أن منح السلطان سليمان العائلات القديمة في ترانسلفانيا سلطاتها السياسية سنة 1541 كما منح للأمير سيجيسموند مطلق سيادته كوريث أصغر لأبيه ملك المجر المريض جون زابوليا. وبعد عام 1574 تم توحيد التجمعات المدينية المحيطة ببودابست والتي عرفت منذ ذلك الحين بهذا الاسم وكانت سابقاً أشبه بولايات متعددة. وأهم التغييرات في تلك المنطقة كان ازدياد عدد السنكاكبايات عن الباليربايات وهي مراكز السلطة العثمانية الإدارية والعسكرية وفي أوقات متفاوتة كان الإعفاء من الضرائب هو السياسة المعتمدة هناك مع أن الكثيرين من الأمراء والحكام رفضوا الإذعان والانضواء تحت راية السلطة العثمانية ولجأوا إلى إسبانيا وفرنسا وبقي الكثير من الفلاحين والعمال يدفعون الجزية لأسيادهم القدامى على أمل عودتهم وطردهم للغزاة العثمانيين على حسب توقعهم. وكان للجزية والضريبة في المناطق الريفية دورها في تحويل الكنائس إلى جوامع أو في ترميم القسم الكبير من الكنائس وإعادة بنائها وظهر عدد كبير وجديد من المسلمين في المدن المتوسطة والكبيرة بينما بقي هذا الظهور في القرى الصغيرة محدداً وشبه نادر. أما التوسع العثماني في رومانيا بأقاليمها المعروفة آنذاك مولدافيا ووالاشيا وهي أهم المقاطعات الرومانية، فكان له أيضاً طابعه الخاص حيث كان غالباً ما يختار السلطان العثماني بنفسه حكام تلك الولايات بعد أسر أبناء الزعماء المحليين واقتيادهم إلى الأناضول كما كانت الضرائب والجزية السنوية تُحصَّل بنسبة أكبر من تلك المفروضة على المجر والبلقان، وكان يحجز قسم

كبير من محاصيلها الزراعية عينياً ويتم نقله إلى الأناضول. وهكذا يتبين لنا أن الجهاز الإداري العثماني في أوروبا وفي القرن السادس عشر كان يمارس سلطته وفعاليته بمرونة نسبية وباتجاه عملي وبأساليب ذكية مليئة بالدهاء والحكمة وبالتلاؤم مع الأعراف الإسلامية. وبرزت محاولة التوافق مع الأعراف السلافية والصربية والرومانية السائدة سابقاً. ثم ابتدأ البلقان يعاني من مستوى منخفض في تطوره السياسي والاقتصادي خاصة مع أفول الحكم العثماني وتقهقره في نهاية القرن التاسع عشر، عندما أصبحت العلاقة بين السادة والرعية في أدنى مراحلها السلبية. كما انعكس الجمود لاحقاً على يوغسلافيا وبالضبط في القرن العشرين.

وتتحدث ثريا فاروقي عن أهم التبديلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القرن السادس عشر والتي لعبت دورها وتأثيرها على الإمبراطورية العثمانية، ومن بينها دخول الإنجليز إلى تجارة البحر المتوسط، ثم النهضة الفكرية والثقافية الأوروبية وعلى الأخص المجال الحرفي والفني والعلمي، حيث ظهر المعماري سنان في إصلاحاته التقنية لكنيسة آيا صوفيا وحيث ازدهرت العمائر الخاصة على الطراز الأوروبي في نسق وأشكال الأبنية الحجرية أو الخشبية. وكان التقليد النموذجي الهندسي متواصلاً في تأثره مع البلقان والمجر وباقي العواصم والمدن المهمة في أوروبا الغربية ـ وكان ازدهار النخبة السياسية والثقافية من الحكام والأتباع والمؤيدين أمراً ملحوظاً في أواسط عهد سليمان القانوني. أما في سوريا وفي مصر فباتت السلطة العثمانية مضطرة لفتح مراكز جديدة وإصدار إعفاءات جديدة في مواجهة أزمتها مع إيران بعد دعم الأخيرة لعناصر واسعة من الشيعة والدروز في سوريا وفي لبنان مما ألزم الإدارة العثمانية دعم الإدارة اللامركزية في كثير من المناطق. وهذا الاتجاه المرافق لانتفاضة السلالات المحلية أدى إلى تبديل في الاعتماد على السباهيين والانتقال إلى الاهتمام بالفرسان وإلى الاستعانة بالفرسان الأفذاذ في القرى والأرياف البعيدة لتأمين الحماية للسرايا، والأكثر بروزاً في نهاية القرن التاسع عشر هو انتفاضة الكثير من التجار المدعومين من قبل هؤلاء الفرسان للاستيلاء على السلطة في الأناضول، والتي سميت فيما بعد

بانتفاضة الأناضول العظمى والتي شملت السلب والقتل والنهب لقرى ومدن مهمة هناك مثل بورصة وغيرها. لكن الوزير قره صو مراد باشا كان قد أنهى في عام 1608 تلك الانتفاضة الأولى بقوته ودهائه البارزين. ومع هذه الأحوال تفاوت ازدهار التجارة في مناطق عديدة وكذلك مع فتح فرص العمل وفتح أسواق جديدة منحت السلطة العثمانية اتباعها حق التفتيش عن الأسواق وعن المصانع وخاصة لممثلي العائلات الموالية لها. وكان للتطور المتنامي للتجارة وللثروات التجارية والصناعية دوره في فتح أبواب الإدارة اللامركزية وخاصة في المدن والأقاليم الساحلية مع فتح مراكز جديدة لجباية الضرائب. وكانت المراكز العسكرية والرعوية متضاربة ومختلفة المصالح. وفي كل الأحوال كانت تعبئة هذه المراكز شبه متوارثة وبرز التناقض بين القضاة، وبين رجال العرف المحلي المعروفين بالسرايا. وهذا ما حصل بالضبط في نهاية القرن السادس عشر الميلادي، فبرزت موضوعة العساكر كطبقة مميزة داخل الحكم العثماني مما أدى إلى إجراءات عديدة عقلانية وبيروقراطية في غالب الأحيان. وبرز نموذج السلطان المثالي ليعني نموذج الدولة المثالية.

عن نموذج السلطان والدولة تتحدث كريستين وودهيد. في مطلع ولاية سليمان القانوني بعد أبيه سليم الأول بقي سليمان النموذج المثالي للحاكم القوي والعادل والكريم والذي طبع في ذهن الأوروبيين بأنه كان ممثلاً للنهضة الأوروبية؛ كما كان ذروة التألق والبهاء الذهبي للسلطة العثمانية وهو الذي شعر بالقساوة والمرارة بعد وفاة ولديه المتمردين عليه حيث بقيت إدارته العسكرية والمدنية وخاصة في العقدين الأخيرين من حياته مدار بحث ودراسة وتنقيب حتى اليوم. وقد أسهم الكثير من الخبراء والباحثين في التاريخ بتمحيص وتدقيق دراساتهم في هذا المجال أمثال كولن أمبر وبيتر بورك وغيرهم. وبقي السؤال المهم وهو: هل برزت فكرة السلطان المثالي مع العثمانيين أم كانت لها امتدادها وأصولها البعيدة المتفاعلة؟ فكرة الحاكم المثالي هي فكرة جاءت مع الأيوبيين ومع المماليك وخاصة بعد وفاة صلاح الدين الأيوبي حيث ظهر كتاب «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية» مرجعاً مهماً حفظ لنا فيه مؤلفه بهاء الدين ابن شداد سيرة صلاح الدين الأيوبي في

دمشق وحلب والقاهرة ورسَمَ فيه صفاته الشخصية من شجاعة وكرم واعتقاد أصولي في الجهاد المقدس وفي الحرب من أجل نصرة وعزة دين الإسلام. وأوضح لنا كيف اكتسب صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين ضد الصليبيين صفة السلطان المجاهد وبطل الإسلام في الحرب المقدسة. كما كان كتاب «الروض الزاهر» في سيرة الملك الظاهر الذي كتبه محيي الدين ابن عبد الظاهر موضحاً فيه معظم المشاكل التي مرت في سوريا ومصر أيام المماليك ثم أيام الأيوبيين وخاصة بعد معركة عين جالوت التي تمَّ فيها تحرير القدس من المغول، فظهرت مع بيبرس مقولة الفضائل المملوكية وأولها الشجاعة والاختصاص في الحرب والفروسية ثم اللجوء إلى العدل والمغفرة بعد الاستيلاء على الحكم بواسطة السيف والقوة. وهكذا قامت دولة المماليك مع الظاهر بيبرس بعد انحسار سلطة الأيوبيين. ويوجز لنا كولن أمبر (في مقالته عن الأفكار المثالية والنصوص القانونية في بداية التاريخ العثماني) هذا الواقع. وكذلك ظهر كتاب القصَّاص الشاعر أحمدي والذي يصدر فيه كافة أعمال الحكام العثمانيين وبأنهم غزاة فعليون ومميزون من أجل نصرة الإسلام؛ وكيف تحولت كلمات ومصطلحات كثيرة بين العثمانية والعربية فأصبحت كلمة آكين تعني غزوة واكنسي تعني المغازي، وكذلك اتجهت الصراعات مع الصفويين في إيران لتأخذ طابع الصراع والغزو المقدس. وهذا ما برز في عصر سليمان القانوني حيث شاع تصوير الفرس بأنهم روافض مبتدعة. ومن هنا ظهرت فكرة دعم التشريعات والدستور العثماني بالاعتماد على النصوص والتفسيرت القرآنية...

أما انتشار فكرة العصر الذهبي في أوروبا إبان عصر النهضة فمارست تأثيرها على آسيا وعلى الإمبراطورية العثمانية ووصفها البعض بأنها فترة الحكم القوي منذ عهد محمد الثاني وحتى نهاية عهد سليمان القانوني. أما الثقافة الأوروبية في القرنين المتواليين الخامس والسادس عشر ميلادي فقد أبرزت في أوروبا الكثير ممن كتبوا الروايات والأشعار حول العصور الذهبية ومفهومها العام والخاص أمثال ميخائيل دوسر فانش وباليه وبيير روزار وتاسو وإيراسموس واختلف معظمهم حول اعتبارهم للفترة الذهبية فمنهم من اعتبرها

فترة السلم ومنهم من ربطها بالعدل أو الوفرة المادية وآخرون بازدهار الفن والأدب. وكاد معظمهم يتفق على أنها فترة من الماضي البعيد، أو أنها لم توجد بعد. وقال بعضهم بأنها فترة دورية من الازدهار تختفي وتظهر حسب ظروف مؤاتية في المستقبل كما كانت في الماضي. ومع هذا الجدال ظهر العلامة ابن خلدون في مقدمته المشهورة التي يشرح فيها ظروف المدينة المتحضرة وشروطها. أما الفكرة الرائجة عن العصر الذهبي وتأثيره على الأوضاع الاجتماعية فتتسم بعدم وجود الصراعات حول الملكية الخاصة، إما النقدية المالية وإما في تملك المصادر الزراعية، بل كانت الحياة الرعوية يسودها الإخاء والمحبة وكان يتم تبادل السلع دون نقود وصكوك مالية. وصار لاكتشاف القارة الأميركية والتوسع في الاستيطان داخلها تأثير مباشر على عودة هذه الفكرة. ومع الثورة البروتستنتية برزت الإصلاحات الدينية وردود فعلها على الكنيسة الكاثوليكية وخاصة في العهد الأليزابثي - كل هذه الأحداث لعبت دورها في أحلام وكتابات وأشعار المؤلفين بضرورة زوال عهد الحروب «الحديدية» وبضرورة عودة الحكم الذهبي السماوي العادل بأشكال جديدة. هذه الأفكار ما تزال معروفةً حتى أيامنا هذه (نلفت النظر هنا إلى مقالة ثريا فاروقي في الفصل السابع من هذا الكتاب).

أما أهم الأضواء والملامح حول شخصية السلطان سليمان القانوني فترد في مقالة كريستين وودهيد، وتبرز مباشرة بعد توليه السلطة في أكتوبر 1520 ميلادية حيث أنجز تحريره لستماية عائلة محتجزة من مصر وموجودة في إسطنبول منذ أيام سليم الأول بعد احتلاله للقاهرة سنة 1517م؛ ثم ثانياً هناك رفعه لقانون تحريم تجارة الحرير مع إيران. وثالثاً، أعار السلطان سليمان القانوني انتباهه إلى الأحكام القانونية العثمانية والرسمية والتي صدرت من قبل، وحاول إعادة النظر في بعضها. كما حقق السلطان سليمان بقضية بيع العبيد والفلاحين في مقاطعة برزرين ثم نظّف القصور من السلحدار الطغاة الذين استولوا على المنازل والقصور في اسطنبول. هذه الإجراءات وغيرها طبعت في آذان وعيون العامة اسم سليمان القانوني وارتفعت معه مقولة العدل أساس الملك. ورافقت فترة حكمه بمجملها المتميزة بأنها فترة الإصلاحات

القانونية والعدلية ومعه ازدهرت كلمة العدالة، والكرامة والتنظيم الإداري الذي انبثق منه سن القوانين وإصدارها فتكنى سليمان بهذه الصفة وسمي بسليمان القانوني. هذه الإصلاحات انتشرت في كافة الأقاليم العثمانية وشملت مركزياً وإدارياً بلداناً بعيدة وشاسعة كالعراق وسوريا ومصر وشبه الجزيرة العربية وصولاً إلى البلقان والمجر. وطالت هذه الإصلاحات معظم الرعايا بواسطة تخفيف الضرائب عن الأسواق وضبطها من جديد كما منح السلطان سليمان الجوائز العديدة للكتاب والمؤرخين الفنانين. وكثرت أسفاره ورحلاته في الشرق الأدنى وكان يرافقها بناء الجوامع والمدارس والمعاهد مع الدور الثقافية والدينية كما حدث في كربلاء والنجف بترميمه للمقامات الشيعية وبنى ستة جوامع في اسطنبول مع الكثير من المؤسسات التعليمية والأوقاف. وازدهرت دوائر وحلقات الحركات الصوفية وعلى الأخص الدراويش والتي كانت تزاوجاً بين الثقافات الفارسية والتركية. هذه الإصلاحات وما أحاط بها من إعلام وفرح في قلوب السكان الأهالي والعابرين، انتشرت وعمت مدناً كبيرة من بغداد وقونية ودمشق ومكة والمدينة والقدس وأدرنة وحلب وكان لها تأثيرها على مجرى العلاقات الاجتماعية في كافة المناطق.، ومضياً مع صورة العصر الذهبي، يقال إنّ حكم سليمان القانوني اتسم بثلاث صفات مهمة هي: العدالة، والتحرير، والنصر العسكري. لقد اعتبر ملك الملوك وسلطان الغزاة وملجأ المظلومين. وفي عام 1558 ميلادية ظهر أهم كتاب تاريخي مصور تحت عنوان كتاب سليمان مؤرخاً الأحداث منذ سنة 1520م وحتى سنة 1555م: لعارف السيهناميزي، واعتمد هذا الكتاب على تقديم اللوحات الزيتية الدقيقة المينياتور والبالغ عددها تسع وستون لوحة تبرز هيبة السلطان سليمان القانوني ومدى اهتمامه بأعماله ومدى جديته وعطفه على عامة الناس وخاصة أثناء تشييده الأبنية والمشاريع الخيرية. وكانت هذه اللوحات قد رُسمت من قبل كبار الفنانين في قصور سليمان. كما ازداد عدد الوزراء المركزيين في عهد سليمان من ثلاثة إلى خمسة وزراء داخل الديوان الهمايوني أو المجلس الرئاسي. وتناوبت على ملامح سليمان انطباعات متنوعة ومتفاوتة في تصويرها له بين المحارب الأسطوري وبين السيد العادل والملك المثالي والحاكم

المتحرر. ومن الأوصاف المكتوبة حوله ما بقي في مؤلف لوكمان عام 1580م حيث يقول: (كان من رأسه إلى أخمص قدميه معقلاً للذكاء والوفرة والسخاء لم يوازه أحد في سموه وبهائه كما كان بعيداً عن التعجرف والكبرياء وعرف بشدة تواضعه وبمحياه الدراويشي وتميز بنقاوة معتقداته الدينية وملامحه الروحية الصافية برزت في أشدها أثناء أيامه الأخيرة..). أما اهتمام سليمان بتنصيب الأكفاء لمناصب كبيرة مثل الوزارة، فظهر مع تنصيبه لرستم باشا كوزير وكزوج لابنته محرمة. ثم عزل رستم باشا من منصبه بعد وفاة ابن سليمان الثالث مصطفى باشا. وأدت هذه الإجراءات إلى تشديد حذره في التعامل مع ولديه بايزيد وسليم ثم جاء فرار ولده بايزيد إلى إيران عام 1559م. مما ساهم في قساوة قلب سليمان وانهياره الصحي. بعد هذه الأحداث تقهقرت مهمات الإدارة وسن القوانين المركزية وانخفضت إدارة الجباية والتوجيه العسكري وازدادت نسبة النفقات عن المداخيل وازدادت الرشوة مع إهمال الثقافة والتعليم وكثر النزوح من المدن وازداد اللجوء إلى العصيان والتمرد وضعف دور القادة من المقربين حول الوزراء، ورافق ذلك بعض التغييرات العشوائية في الأمور الإدارية والقانونية والعسكرية وباتت الأتوبيا العثمانية من الماضي، وبرز مع المؤرخين مصطلح القانون القديم وضرورة تحويله وتحديثه قضائياً وميدانياً. ومع ازدياد تغيب السلطان سليمان عن حضور اجتماعات الديوان ازداد الانسحاب المتوالي من المراكز العسكرية ومن المهمات القضائية والإدارية والمالية وهذا أدى لهبوط شامل في بناء السلطة العثمانية وبدء أفول نجم هذه الإمبراطورية العظمى مع مطلع القرن السابع عشر.

من المفيد الإشارة هنا إلى التوفيق المحدود المنسوب للمحررين متين كونت وكريستين ودهيد في كتابهم هذا عن سليمان القانوني وعهده وما أحاط بهذا العهد في الفترة السابقة له، وإلى الإفاضة الكافية في جمع المعلومات التاريخية والسياسية والاجتماعية وخاصة ما قبل ظهور حكم سليمان. هذه المعلومات ضرورية في كل الأحوال. أما حول الفترة التي رافقت حكم سليمان القانوني فقد نلاحظ الاختصار وقلة المعلومات ويبدو لنا

تكرار الأحداث وظروفها أمراً بارزاً في هذا الكتاب وذلك سببه اعتماد المؤلفين على محاضرات ورسائل عديدة لها طابع التسجيل أكثر من التحليل كما قد يكون مجال حفظ المعلومات الضيق وضعف الأرشيف السياسي والإداري وضعف الاهتمام المركزي بالنصوص في القرنين السابع والثامن عشر وأخيراً في القرن التاسع عشر هو المسؤول الأول والأخير عن ضعف الإنارة الكافية والوافية لمعرفة سيرة سليمان القانوني ولحكمه الطويل الأمد، وتداول الصّوَر والأيديولوجيات عليه؛ ذلك العهد الذي اعتبر في مناسباتٍ عدّةٍ العصر الذهبي للإمبراطورية العثمانية.